

ما الذي تخشاه موسكو من سيطرة طالبان على أفغانستان

تطمينات الحركة المتمردة بعدم استهداف المصالح الروسية يقابل بتوجس



تواصل روسي مع طالبان لا يحجب المخاوف

وتعتبر عودة طالبان أكثر سوءا بالنسبة إلى روسيا، فالانسحاب الأمريكي يعني أن روسيا والدول المجاورة لأفغانستان هما اللتان سيتعين عليهما مواجهة أي تهديد لهما من جانب حكومة طالبان العائدة، وإذا لم تقوما بذلك ستكونان الدول الرئيسة التي ستعاني وربما ستري بعض هذه الدول أنه من مصلحتها التعاون مع واشنطن - بصورة علنية أو تكتيكية - ضد التهديد المشترك. وأمن الحدود أمر أساسي بالنسبة إلى موسكو، فضلا عن تبادل البيانات حول أنشطة مكافحة الإرهاب وعمليات التجسس والعمليات الخاصة، إذ تهدف موسكو إلى منع أفغانستان من أن تصبح بؤرة للإرهاب الدولي. وتتضمن خيارات روسيا غير العسكرية العمل مع طالبان التي تعتبرها رسمياً جماعة إرهابية، لكنها تستضيفها في موسكو لإجراء محادثات سلام.

وتزامنا مع تواجد وفد طالبان في موسكو سيطر المتمردين على 85 في المئة من أراضي أفغانستان بما في ذلك ثلثا الحدود مع طاجيكستان والمعايير الحدودية البرية مع إيران وتركمانستان. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في مؤتمر صحفي الجمعة "نشهد تصاعدا حادا في التوتر عند الحدود الطاجيكية والأفغانية"، مشيرة إلى أن طالبان احتلت في وقت قصير جزءا كبيرا من الأراضي الحدودية وتسيطر حاليا على حوالي ثلثي الحدود مع طاجيكستان". وأضافت أن موسكو تحض جميع الأطراف على "ضبط النفس". وأوضحت أن موسكو على استعداد لاتخاذ "تدابير إضافية" من أجل منع الاعتداء على حليفها طاجيكستان، ودعت كافة الأطراف إلى تجنب نقل التوتر خارج البلاد.

وتعهد وفد من حركة طالبان زار موسكو الجمعة بأن الحركة لن تهاجم الحدود مع طاجيكستان ولن تسمح باستخدام أفغانستان كقاعدة لشن هجمات على روسيا، لكن هذه التطمينات تلقتها موسكو بحذر وتوجس. ويقول الخبير أندريه ميديفيد "لا يوجد عمليا وقت لتعريض الحدود وإعادة تدريب قوات دول آسيا الوسطى المسلحة، وإذا تم الشروع في إنجاز عمليات تشنعة فلن يكون من الممكن إيقاف حركة طالبان إلا بتدخل قوى خارجية". وتقع أكبر قاعدة عسكرية روسية في الخارج في طاجيكستان بالقرب من الحدود الأفغانية، وتضم حوالي 6000 جندي وناقلات جند مدرعة وطائرات دون طيار وطائرات هليكوبتر. كما أن لديها قاعدة جوية في قيرغيزستان المجاورة.

استقرار الوضع وتقويض سلطات دول آسيا الوسطى ويتسبب بكارثة إنسانية". كما أن "تصدير" المسلحين الأفغان وعدم الاستقرار في روسيا ممكنان أيضا". وتقلق الاضطرابات روسيا لأنها تنظر إلى المنطقة على أنها الجناح الجنوبي الدفاعي ومجال النفوذ الذي يمكن أن تنطلق منه التهديدات المتطرفة. ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن وزير الخارجية الروسي قوله الأسبوع الماضي إن تنظيم الدولة الإسلامية تحشد قواته في شمال أفغانستان بالتزامن مع انسحاب القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) من البلاد، وهو ما يثير قلق موسكو. وذكر لافروف أن التنظيم سيطر على المزيد من الأراضي في أفغانستان خلال الانسحاب، وهو ما وصفه بالموقف "غير المسؤول" من جانب المسؤولين في كابول.

مع تحقيق حركة طالبان في أفغانستان مكاسب ميدانية متسارعة تندر يقرب إحكامها السيطرة على كامل البلاد، سارعت القوى الإقليمية التي لها مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية في دول الجوار إلى استكشاف الخيارات المثلى في التعامل مع التطورات الميدانية وسبل مواجهة المخاطر التي قد تنجر عن ذلك.

على الحلفاء المرشحين الذين هم أعداء في الأصل. ويجمع محللون وعسكريون روس على أن سيطرة طالبان على أفغانستان باتت تشكل خطرا على موسكو ودول آسيا الوسطى المتاخمة. ويشير هؤلاء إلى أن نجاحات مقاتلي طالبان، على خلفية انسحاب القوات الأميركية والأطلسية، في السيطرة على مساحات جديدة في أفغانستان تنعكس على أمن دول رابطة الدول المستقلة المجاورة لها (تتلك لمجموعة من الدول السوفييتية السابقة). فيما عبر أكثر من 1000 جندي أفغاني، بعد القتال في صفوف طالبان بموافقة دوشانبة، حدود طاجيكستان مصحوبين بأسلحتهم في منطقة باداخشان الجبلية. وإذا احتلت طالبان المناطق الشمالية الحدودية من البلاد فهناك خطر تدفق جديد للاجئين - ومعهم الإسلاميون المتطرفون - إلى الدول الجنوبية في رابطة الدول المستقلة. وستكون هذه ضربة لا تقتصر على بلدان آسيا الوسطى، إنما يمتد خطرها إلى روسيا.

موسكو - أبدى وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قلقه وتخوفه من تحقيق حركة طالبان مكاسب ميدانية متسارعة تعجل باقتراب سيطرتها على كامل أفغانستان، ما يهدد المصالح الروسية في آسيا الوسطى ولاسيما في دول الاتحاد السوفييتي السابق المجاورة والتي تمثل الفناء الخلفي والعنق الاستراتيجي لموسكو، رغم تطمينات الحركة التي تجري مشاورات في العاصمة موسكو الجمعة تعهدت خلالها بعدم المس باستقرار الدول المجاورة. ويعكس القلق الروسي حالة من عدم الثقة في تعهدات طالبان، ما جعل موسكو تهدد بالتدخل لحماية مصالحها وبالتالي حماية حلفائها على الحدود الأفغانية (طاجيكستان خصوصا) إذا دعت الضرورة.



سيرجي لافروف مستعدون للدفاع عن حلفائنا في المنطقة إذا دعت الضرورة

وقال لافروف الأربعاء أثناء زيارة إلى لاس إن روسيا مستعدة لاستخدام قاعدتها العسكرية في طاجيكستان (وهي واحدة من أكبر قواعدها العسكرية في الخارج) لضمان أمن حلفائها الذين كانوا يشكلون جزءا من الاتحاد السوفييتي. وهي منطقة تسعى روسيا للحفاظ على نفوذها فيها. وأضاف "نراقب عن كثب ما يحدث في أفغانستان حيث يتجه الوضع نحو تدهور سريع في ظل الخروج المتعجل للقوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي". وباستضافتها لمحاادثات أفغانية - أفغانية تحاول روسيا تنشيط الدبلوماسية والوقوف على مسافة واحدة بين طرفي الأزمة في أفغانستان قبل الاحتكام إلى التدخل العسكري في المنطقة والذي بات سيارايو مطروحا بقوة، إذ تخشى موسكو نقض طالبان لتعهداتها وتطميناتها للقوى الإقليمية كي تركز دعائم حكمها في البلاد ومن ثمة الانقلاب

بريطانيا لا تعترف بكلفة خروجها من الاتحاد الأوروبي

الرقم هو 47.5 مليار يورو، والذي ستسده المملكة المتحدة لميزانية الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات القادمة". وأضاف "جميع الحسابات أجريت بما يتماشى مع بنود اتفاقية الانسحاب... التقرير نهائي". وتقول بريطانيا إن تقديرها للتكلفة مازال ضمن النطاق الرئيسي الذي حددته في السابق بين 35 إلى 39 مليار جنيه إسترليني.

وتنوي المملكة المتحدة التي تعهدت بالدفع عن الطابع "المقدس" لسوقها الداخلية، عرض خلال أسبوعين مقاربها للخروج من الطريق المسدود مع الاتحاد الأوروبي بشأن الترتيبات الخاصة بإيرلندا الشمالية بعد بريكت. وضمم البروتوكول لتفادي الحدود بين المقاطعة البريطانية وإيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي، والتي من شأنها أن تهدد السلام، وهو يبقى إيرلندا الشمالية في السوق الأوروبية الموحدة والاتحاد الجمركي الأوروبي. ويعتبر الوحويون المتمسكون ببقاء إيرلندا الشمالية داخل المملكة المتحدة أنهم تعرضوا للخيانة ويدعون للتخلي عن البروتوكول.

بروكسل - فاقم التقدير الأوروبي لفاتورة بريكت (الأموال التي على بريطانيا دفعها للاتحاد الأوروبي) الخلافات بين بروكسل ولندن، ليضاف إلى خلافهما بشأن بروتوكول إيرلندا الشمالية المثير للجدل. وقالت بريطانيا الجمعة إنها لا تعترف بتقدير صادر عن الاتحاد الأوروبي للتكلفة الشاملة لتسوية خروجها من التكتل، وإنها تعتقد أن إجمالي التكلفة مازال ضمن التوقعات الأصلية للحكومة. وأبرمت بريطانيا والاتحاد الأوروبي اتفاق الانفصال والذي تواصل بريطانيا بموجبه المساهمة في ميزانية التكتل بما يماثل تعهدات قدمتها خلال عضويتها. وقال الاتحاد الأوروبي الخميس إن بريطانيا مدينة بسداد 47.5 مليار يورو (40.77 مليار جنيه إسترليني) للتكتل في تسوية مالية لما بعد انفصالها عن الاتحاد.

وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون للصحافيين "لا تعترف بذلك الرقم... إنه تقدير صادر عن الاتحاد الأوروبي لأغراض المحاسبة الداخلية الخاصة به، على سبيل المثال، فهو لا يعكس جميع الأموال المستحقة للمملكة المتحدة، مما يقلص المبلغ الذي ندفعه". ويرفض الاتحاد الأوروبي توصيف بريطانيا للرقم الواردة في تقرير ميزانيتها. وتقول بروكسل إن المبالغ المستحقة على بريطانيا بالنسبة إلى عام 2021 تبلغ إجماليا 6.8 مليار يورو، على أن يتم تسديد باقي المبالغ في وقت لاحق. وقال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي

باريس تستكشف خيارات واشنطن بشأن مكافحة الجهاديين في أفريقيا

ولا تبدو الولايات المتحدة متحمسة كثيرا لقيادة عملية عسكرية في الساحل، خصوصا وأن استراتيجيتها الجديدة في مكافحة الإرهاب تسعى لتقليص حجم تواجدتها في المناطق الساخنة والكتفاء بتوفير التدريب والدعم اللوجستي للجيش المحلي.

وفي هذه المنطقة الصحراوية الشاسعة المهلهة عموما من السلطات المركزية، يجب أن تتولى جيوش القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (موريتانيا، تشاد، مالي، بوركينا، النيجر) الجوانب الأخرى من مكافحة الحركات الجهادية، إلا أن قلة من المراقبين تعتبر أنها قادرة على ذلك. وفي المقابل تواصل الحركات الجهادية فرض نفسها فتوسعت باتجاه غينيا جنوبا كمجموعة القوات المسلحة والمدنيين خسائر كبيرة. وتزامنت الزيارة إلى واشنطن مع لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نظراءه في مجموعة دول الساحل، وذلك للمرة الأولى منذ الكشف عن التوجه الفرنسي لخفض الحضور.

وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيريبي أعلن منتصف يونيو أن بلاده "ستواصل دعم" العمليات ضد الجهاديين في منطقة الساحل رغم التوجه الفرنسي لتقليص الحضور. ولا يزال موقف الولايات المتحدة من مكافحة الجهاديين في الساحل الأفريقي غير واضح إذ إن تصريحات المسؤولين الأميركيين تركز على مواصلة تقديم الدعم اللوجستي، بينما تريد فرنسا أكثر من ذلك عبر مشاركة القوات الأميركية في تحالف دولي تسعى باريس إلى إنشائه لتعويض تواجدتها الميداني. والخيار المطروح أمام باريس والذي مهدت له منذ أشهر، يتمثل في تمويل الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل، من خلال المزيد من إشراك حلفائها أكثر في هذا الصراع، ودفع الولايات المتحدة إلى تحمل عبء أكبر في المنطقة، مع إبقاء باريس لقواعد عسكرية في كل من تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو. ولا تبدي الدول الأوروبية ترحيبا ملحوظا بالخطوة التي سبق وأن دعت إليها باريس، لاسيما في ظل رغبة العديد منها في عدم الانخراط في أي تحالفات جديدة في تلك المنطقة على التي تتعرض لها ويفرض ضغوطا داخلية قوية على بعض الحكومات، مع ظهور اتجاهات داخلية أوروبية تدعو إلى عدم الانخراط في مثل هذه الجهود.

وبعد ثمانية أعوام في الساحل حيث ينتشر حاليا 5100 عنصر فرنسي، توذ باريس الانتقال من وضعية القوة التي تنصهر مواجهة الجهاديين إلى قوة مساندة ودعم (توفير الجهد الاستخباري والطائرات المسيّرة وتلك المقاتلة وغيرها). وتلفت الدائرة المحيطة بالوزارة الفرنسية إلى أن الولايات المتحدة ستستمر في مساندة العسكريين الفرنسيين (التزود بالوقود جوا، النقل اللوجستي والجهد الاستخباري) في تلك البقعة الجغرافية الشاسعة، وسط التشديد على أن "لا داعي للقلق إذ إن الأميركيين قدموا لنا تعهدات".

والشنتن - ادت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي الجمعة زيارة إلى واشنطن هي الأولى عقب تولي الإدارة الجديدة مهامها، تباحث خلالها مع نظيرها لوي أوستن سبل مواجهة الجهاديين في الساحل الأفريقي في ضوء توجه باريس لتقليص دورها العسكري. وتأتي الزيارة بعد سلسلة نقاشات في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بروكسل في شهر يونيو، عكست عودة الولايات المتحدة" إلى جانب حلفائها الأوروبيين بعد النزعة الانعزالية التي سادت واشنطن إبان ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.



الانسحاب المتسرع يخلط الأوراق